وقد تحسب واضعو القانون للمعارضة الشعبية لهذه التعويضات ، فسنوا تعديلا غريبا يتسم بالخبث والدهاء لامتصاص معارضة قسم كبير من السكان العرب اذ نص التعديل الجديد على دفع تعويضات لمستأجري الممتلكات ، يدفع بموجبه لكل مستأجر تعويضا بنسبة ١٥ ٪ من قيمة التعويضات، اي ان الشخص الذي كان مستأجرا بيقا فانه يحصل على ١٥ ٪ من قيمة التعويضات دون ان يؤثر ذلك على المالك بشيء ، كل ذلك من اجل اغراء قطاع من الشعب والحيلولة دون قيام معارضة قوية . وربما يتبادر الى الذهن صعوبة اثبات الاستئجار من قبل المستأجر لعدم وجود أوراق ثبوتية لديه ، الا ان القانون كريم ولا يحتاج الى أوراق ثبوتية بل يكتفي بشهادة بعض الاشخاص ويكتفي أيضا بشهادة المستأجر نفسه !

ومن المنتظر ان تبدأ اسرائيل بتطبيق القانون في عام ١٩٧٥ ، وحتى ذلك التاريخ ستطرأ تعديلات اخرى عليه ، وليس من المستبعد ادخال تعديل عليه تلبية لدعوة بعض الوزراء الاسرائيليين بضرورة توسيع سريان مفعول القانون ليشمل ايضا اللاجئين في المناطق المحتلة (للاستزادة انظر شهريات المناطق المحتلة ، شؤون فلسطينية ، عدد ١٢ و٤) .

قضية الحرم الابراهيمي : امتدادا لاعمال السلب والنهب التي تقوم بها سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة ، والمتمثلة في الاجراءات التوسعية ، مثل الاستيلاء على مشارف رفح وطرد سكانها منها ، وتتويج عملية السلب بهدم البيوت والابار وطرد سكانها منها ، وملاحقة الفلاحين الذين « تسللوا » لقطف ما تبقى من ثمار بساتينهم بواسطة طائرة هليكوبتر تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي ومثل السيطرة على اراضي قرية عقربة في الضفة الغربية وتتويج عملية النهب بقيام طائرة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي بالاغارة على سنابل القمح الممتدة على مساحة ٥٠٠٠ دونم وتحويل هذه البقعة الخضراء من جراء شريط السموم الذي خلفته الاغارة وراءها الى بقعة صفراء ، وتثبيت عمليتي السلب والنهب باقامة مستوطنات اسرائيلية في مشارف رفح وفي اراضي قرية عقربة ، هذه الاجراءات التي كشفت القناع عن وجه اسرائيل الحقيقي في نظر بعض الكتاب الاسرائيليين مثل الكاتب عاموس كينان الذي وصفها بأنها دخلت عصرا جديدا من عصر الكولونيالية وانها بمثابة « خليط برجوازي ديني عسكري » . امتدادا لاعمال السلب والنهب هذه واعمال غيرها سبقتها، امتدت حمى التوسع وهوس الاستيطان الى الحرم الابراهيمي في الخليل ، ومن خلال هذا المنظور فقط يمكن لنا الوقوف على « قضية » الحرم الابراهيمي .

كنا قد تطرقنا في شهريات (العدد ١٥) الى الصراع الذي نشب بين المستوطنين وجهاز الحكم العسكري في الخليل حول الترتيبات التي اتفق عليها بين جهاز الحكم العسكري من جهة وبين رجال الدين الاسلامي في الخليل من جهة اخرى بشأن اداء الشعائر الدينية في الحرم ، والى استياء مستوطني الخليل من هذه الترتيبات واتهام جهاز الحكم العسكري بأنه يقف حجر عثرة امام حق اليهود في « مغارة المكبيلاه » ، والى طرح الموضوع أمام مجلس الوزراء . وقد رافقه تذمر المستوطنين أعمال مشينة ، شبيهة « بالاعمال الهمجية » كما جاء على لسان ديان التي اتخذت في قرية عقربة . وتتلخص هذه الاعمال في الامور التالية (١) السرقة: سرقة البسط من المسجد وسرقة احذية المصلين المسلمين اثناء تأديتهم الصلاة (٢) الازعاج : اعمانا في الفطرسة اعتاد المستوطنون رفع اصواتهم اثناء الصلاة في المسجد دون مراعاة شعور المسلمين (٣) الاعتداء على الاحياء : قام المستوطنون اكثر من مرة بشتم واهانة رئيس مدنة الحرم الابراهيمي (٤) الاعتداء على حرمة الموتى: حاول المستوطنون اكثر من مرة قلب جنازة موتى المسلمين اثناء تأدية فريضة صلاة الجنازة في الحرم (٥) انتهاك حرمة القرآن : انتهك المستوطنون حرمة القرآن حين اقدموا على سرقة خمس نسخ منه موجودة في الحرم ، وقاموا بتمزيقها ، واعمانا في الفطرسة وضعوا النسخ الممزقة داخل مراحيض الحرم !

ازاء هذه الاعمال ، وجد جهاز الحكم العسكري نفسه مضطرا للكشف عنها ، خشية ان تسيء الى « سمعة » اسرائيل والى صورة « الاحتلال الليبرالي » ، والى الاعلان عن التمسك بالاتفاق الجنتلماني بين ديان ووجهاء الخليل بشأن الترتيبات في الحرم ، بيد ان ذلك لم يرق في نظر المستوطنين فقاموا بحملة دعائية بين الاوساط الحكومية والجماهيرية ، ونجحوا في ذلك بفضل وقوف الحزب الوطني المتدين الى جانبهم وبفضل الرغبة الجامحة والدفينة بين الاوساط الحاكمة في السيطرة اليهودية